Document: EB 2012/106/R.41
Agenda: 11(b)(ii)
Date: 10 September 2012
Distribution: Public
Original: English

A

IFAD

تمكين السكان الريفيين الفقراء
من التغلب على الفقر

جمهورية موزامبيق
مذكرة رئيس الصندوق بشأن
مشروع دعم البرنامج الوطني للإرشاد الزراعي
تعديل على اتفاقية القرض

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

Claus Reiner
مدير البرنامج القطري
رقم الهاتف: 2797 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: c.reiner@ifad.org

نشر الوثائق:

Deirdre McGrenra
مديرة مكتب شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb_office@ifad.org

المجلس التنفيذي – الدورة السادسة بعد المائة
روما، 20–21 سبتمبر/أيلول 2012

للموافقة

توصية بالموافقة

المجلس التنفيذي مدعو إلى الموافقة على طلب تعديل اتفاقية القرض الخاصة بمشروع دعم البرنامج الوطني للإرشاد الزراعي، على النحو الوارد في الفقرة 8.

مذكرة رئيس الصندوق بشأن مشروع دعم البرنامج الوطني للإرشاد الزراعي

تعديل على اتفاقية القرض

أولا – الخلفية

1- وافق المجلس التنفيذي في دورته السابعة والثمانين المنعقدة في أبريل/نيسان عام 2006، على تقديم قرض بقيمة 13.85 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 20 مليون دولار أمريكي تقريبا)، إلى جمهورية موزامبيق، بشروط تيسيرية للغاية، للمساعدة في تمويل برنامج الدعم الزراعي المعروف في موزامبيق باسم البرنامج الوطني للإرشاد الزراعي. ويتماشى هذا البرنامج مع استراتيجية تدخلات الصندوق المنصوص عليها في برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية التي تمت الموافقة عليه في سبتمبر/أيلول 2004. ويستند الأساس المنطقي لبرنامج الدعم الزراعي إلى رؤية الحكومة للتنمية الزراعية، ومقترحات خطة العمل للحد من الفقر المدقع، والتطورات التي حققها البلد في عملية اللامركزية ونظام الحكم، والتقدم المحرز في إطار المرحلة الثانية من البرنامج الوطني للتنمية الزراعية للفترة 2006–2011، وهو نهج قطاعي شامل ممول من الآلية المشتركة لتدفق الأموال، والميزانية العامة للحكومة. ووافق المجلس التنفيذي في عام 2008 على استثناء من الشروط العامة لتمويل التنمية الزراعية المعمول بها في الصندوق اعترافاً بأن البنك الدولي "يسمح على وجه التحديد بتمويل الضرائب والرسوم التي يعتبرها البنك الدولي، بوجه عام، معقولة" (EB 2008/93/R.28) فيما يتعلق بهذا البرنامج الذي يشكل نهجاً قطاعياً بترتيبات تمويلية مجمَّعة. ومنح هذا الاستثناء لبرنامج الدعم الزراعي "للسماح باستخدام حصيلة القروض لتمويل الضرائب والرسوم، إلى نفس المدى الذي يطبقه البنك الدولي" (EB 2008/93/R.28، الفقرة 3).

2- **أهداف المشروع الرئيسية.** يشكل البرنامج جزءاً أساسياً من المرحلة الثانية من برنامج حكومة موزامبيق الوطني للتنمية الزراعية، دعماً لمبادئ خطة العمل الوطنية للحد من الفقر المدقع وأهدافها؛ ويسعى على وجه التحديد إلى المساهمة في تحقيق هدف الحكومة المتمثل في إبقاء نمو القطاع الزراعي على مستوى 7 في المائة أو أكثر في السنة، وهو الحد الذي تشير التقديرات إلى أنه سيكون مطلوباً لضمان تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويتمثل الهدف الذي يسعى البرنامج باستمرار إلى تحقيقه في المساهمة في الحد من الفقر المدقع وتحسين نوعية حياة رجال ونساء الريف في موزامبيق. والغرض من التنمية هو زيادة العائدات وتحسين الأمن الغذائي لأسر المزارعين الكفافيين، لا سيما الأسر التي ترأسها نساء والأسر المحرومة، بواسطة زيادة كفاءة الإنتاج زيادة مطردة. أما الأهداف الرئيسية الداعمة فهي ضمان توسيع

إمكانيات الوصول إلى خدمات الدعم التقني الفعالة، وتحسين تنظيم مجموعات المنتجين التي تؤثر في تقديم الخدمات، وتقديم خدمات الدعم المستندة إلى الطلب.

3- **تكاليف المشروع وتمويله.** قُدِّرتَ تكاليف البرنامج على امتداد ثماني سنوات باعتبارها تشكل جزءا لا يتجزأ من عمليات برنامج حكومة موزامبيق الوطني للتنمية الزراعية على النطاق الأوسع، وهي بالتالي تعبِّر عن التمويل المتوقع أن تقدمه الحكومة لخدمات الإرشاد العامة في إطار خطة الإرشاد الرئيسية المنقحة. وبلغت التكلفة التقديرية الأصلية للبرنامج 50.82 مليون دولار أمريكي. وموِّل البرنامج بقرض من الصندوق بلغت قيمته 20 مليون دولار أمريكي تقريباً، ومساهمة من الحكومة بمبلغ 30.07 مليون دولار أمريكي، ومساهمات من مؤسسات الأعمال والمستفيدين بمبلغ 0.76 مليون دولار أمريكي في إطار المِنح المناظرة. وشملت مساهمة الحكومة 3.01 مليون دولار أمريكي لتغطية الرسوم والضرائب، و27.6 مليون دولار أمريكي في شكل رواتب متكررة وتكاليف تشغيل دائرة الإرشاد العمومية، ويضاف إلى ذلك شيء من الاستثمار المحدود في بناء القدرات. كما شملت مساهمة الحكومة جميع الموارد الحكومية المخصصة للإرشاد في إطار المرحلة الثانية من البرنامج الوطني للتنمية الزراعية من غير قرض الصندوق، بما في ذلك الأموال المقدمة كمساهمة في دعم الميزانية العامة والتي خصصتها الحكومة لوزارة الزراعة من أجل أنشطة الإرشاد، وكذلك الأموال التي قدمتها الجهات المانحة الأخرى عبر الآلية المشتركة لتدفق الأموال. ووجِّهت مساهمة الصندوق نحو تقديم الخدمات المتعددة إلى الأقاليم والمقاطعات، ودعم تمكين المزارعين، والتنمية المرتبطة بالقطاع الخاص (بما في ذلك المنظمات غير الحكومية). ولم يصرف حتى الآن سوى 10.7 في المائة من أموال الصندوق، وهو ما يعبِّر عن ضعف التقدم المحرز في تنفيذ البرنامج في إطار المرحلة الثانية للبرنامج الوطني للتنمية الزراعية.

ثانيا – تعديل اتفاقية القرض

4- حدَّد الاستعراض الذي أُجري للبرنامج في منتصف المدة في سبتمبر/أيلول 2011 أربعة معوقات رئيسية مسؤولة عن تدني أداء البرنامج الوطني للإرشاد الزراعي: (1) عدم كفاية القدرات وضعف الالتزام بإدارة برنامج قطاعي معقد وما يصاحبه من متطلبات متصلة بالتخطيط والميزانيات والتنفيذ والرصد والتقييم؛ (2) عدم وضوح الترتيبات بين هياكل التنسيق على مستوى المناطق والمقاطعات وعلى المستوى المركزي؛ (3) عدم كفاية هيكل الإدارة المحاسبية والمالية، وهو ما يعبِّر عن ثغرات في التصميم؛ (4) عدم ملاءمة نظام الصرف، مما أدى إلى إيجاد عقبات أمام السيولة على المستوى المحلي. ونتيجة لتلك الصعوبات التي كانت تواجهها الكثير من البرامج المنفذة في إطار البرنامج الوطني للتنمية الزراعية، توقفت المرحلة الثانية من البرنامج الوطني للتنمية الزراعية في ديسمبر/كانون الأول 2011.

5- واستناداً إلى التقييم الوارد أعلاه، فإن الاتفاق الرئيسي الذي تم التوصل إليه خلال استعراض منتصف المدة يتمثل في إيقاف العمل في إطار البرنامج الوطني للتنمية الزراعية وتحويله إلى عملية قائمة بذاتها لدعم البرنامج الإطاري الوطني للإرشاد الزراعي. وسوف تشمل تلك العملية تغيير اسم البرنامج إلى **مشروع دعم البرنامج الوطني للإرشاد الزراعي**، وستصبح المديرية الوطنية للإرشاد الزراعي الوكالة المنفذة. وسوف يتيح ذلك هيكلاً تشغيلياً تتوفر له مقومات الاستدامة اللازمة للتكامل مع إطار الإرشاد الوطني بهدف تنفيذ خطة الإرشاد الرئيسية عن طريق اختبار وتجريب بعض النُهج المبتكرة نسبياً في عدد محدود من المقاطعات من

أجل توسيع نطاقها في نهاية المطاف ضمن سياق البرنامج الوطني للإرشاد الزراعي. وهذا هو الأساس المنطقي الذي يستند إليه التحول إلى مشروع.

6- وطلبت حكومة موزامبيق تعديل اتفاقية القرض لكي تعبِّر عن توصيات استعراض منتصف المدة على النحو التالي:

(أ) التحول من برنامج في إطار المرحلة الثانية من البرنامج الوطني للتنمية الزراعية إلى مشروع يدعم البرنامج الوطني للإرشاد الزراعي، ويصبح اسمه بالتالي مشروع دعم البرنامج الوطني للإرشاد الزراعي؛

(ب) اقتصار منطقة المشروع على 42 مقاطعة؛

(ج) تكوين فريق متخصص لإدارة المشروع؛

(د) تمديد تاريخ الإنجاز سنتين حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2017 وتمديد موعد إقفال القرض حتى 30 يونيو/حزيران 2018؛

(هـ) مراعاة تمويل المشروع على النحو التالي: قرض من الصندوق بمبلغ 20 مليون دولار أمريكي تقريباً، ومساهمة حكومية بمبلغ 8.4 مليون دولار أمريكي تقريباً، ومساهمات من مؤسسات الأعمال والمستفيدين بمبلغ 000 416 دولار أمريكي تقريباً. وسوف تشمل مساهمة الحكومة مبلغ 6.3 مليون دولار أمريكي تنفق في إطار البرنامج الوطني للتنمية الزراعية ونحو 2.1 مليون دولار أمريكي لتغطية الرسوم والضرائب والمدفوعات الأخرى عقب استعراض منتصف المدة. وسوف تتحمَّل الحكومة أيضاً بعد انتهاء المشروع تكاليف البرنامج الوطني الأوسع للإرشاد الزراعي.

(و) تغيير تدفق الأموال لصرفها من خلال حساب الخزانة الموحَّد، ونظام الحكومة الإلكتروني للميزانية المالية العامة وإعداد التقارير.

(ز) إدخال فئات قرض جديدة وتخصيص المبالغ وفقاً للجدول الوارد أدناه.

الفئة	*المبلغ المخصص من القرض (وحدات حقوق السحب الخاصة)*
أولا– المركبات والمعدات والمواد	780 000
ثانيا– التدريب وحلقات العمل	3 050 000
ثالثا– المساعدة التقنية وعقود تقديم الخدمات	5 000 000
رابعا– المنح المناظرة	950 000
خامسا– التشغيل والصيانة	1 350 000
سادسا– حساب النقد الأجنبي للبرنامج الوطني للتنمية الزراعية	1 486 200
مبالغ غير مخصصة	1 233 800
مجموع القرض	**13 850 000**

ومن بين مجموع المبالغ المحددة أعلاه، يدخل سداد الضرائب ضمن مبلغ 206 486 1 من وحدات حقوق السحب الخاصة التي صُرفت من قبل في إطار البرنامج الأصلي.

ثالثا – المبررات

7- ستيسِّر التعديلات المقترحة في الفقرة 6 تنفيذ الأنشطة بسلاسة لدعم نظام الإرشاد في موزامبيق على كافة المستويات، وبالتالي التمكين من بلوغ الأهداف المحددة للمشروع.

رابعا – التوصية

8- أوصي بأن يوافق المجلس التنفيذي على التعديل المقترح بموجب القرار التالي:

قرر: أن يوافق الصندوق على تعديل اتفاقية القرض الخاص ببرنامج الدعم الزراعي، طبقا للشروط والأحكام الواردة في هذه الوثيقة.

كانايو نوانزي
رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية